

Distr.: General
23 February 2012

القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٧٢١، المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي، ولا سيما قراراته ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، و ١٦٧٧ (٢٠٠٦)، و ١٦٩٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠٣ (٢٠٠٦)، و ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٢ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٧ (٢٠٠٩)، و ١٩١٢ (٢٠١٠) و ١٩٦٩ (٢٠١١)،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (S/2012/43)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الكامل بسيادة تيمور - ليشتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وبتعزيز الاستقرار في البلد على الأمد الطويل،

وإذ يحيط علما بالاستقرار العام الذي تحقق بفضل التحسينات الإضافية التي أدخلت على الوضع السياسي والأمني، **وإذ يرحب** بالالتزام القوي من جانب جهات القيادة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في تيمور - ليشتي بتعزيز الحوار الوطني والمشاركة السلمية والشاملة في العمليات الديمقراطية، والجهود المتواصلة التي تبذلها للتشجيع على استمرار السلام والاستقرار والوحدة،

وإذ يشدد على أهمية ضمان عملية انتخابية سلمية وموثوقة وشفافة في عام ٢٠١٢ لاستقرار تيمور - ليشتي على الأجل الطويل، **وإذ يشجعه** التقدم المطرد المحرز في إعداد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وخاصة بالتزام القادة السياسيين بالسلام والاستقرار أثناء العملية الانتخابية وبالجهود التي تبذلها حاليا هيئات إدارة الانتخابات من أجل زيادة مشاركة المرأة والشباب في العملية الانتخابية،





وإذ يحيط علما مع التقدير بعمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية،

وإذ يرحب بخطة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالفترة الانتقالية المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ والموقعة بين حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وإذ يتطلع إلى تنفيذها الفعال،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة احترام استقلالية الجهاز القضائي، **وإذ يشدد** على ضرورة مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، مع الاعتراف باستمرار النقص الشديد في موارد النظام القضائي وبالجهود التي تبذلها الحكومة لمواجهة هذه التحديات، وإذ يشجع القيادة في تيمور - ليشتي على مواصلة بذل المزيد من الجهود من أجل تحديد المسؤولية عن الجرائم الجسيمة، بما فيها الجرائم التي ارتكبت أثناء أزمة عام ٢٠٠٦، حسب ما أوصت به لجنة التحقيق الخاصة المستقلة،

وإذ يشجع على تحقيق مزيد من التقدم في وضع الصيغة النهائية لمشاريع القوانين المتعلقة بالتعويضات، وبإنشاء مؤسسات تخلف لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة، عملا بالقرار الذي اتخذه برلمان تيمور - ليشتي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ يرحب بإحراز مزيد من التقدم في تعزيز القدرات في قطاعي العدالة والإصلاحيات الأمر الذي أدى إلى تعزيز فرص الاحتكام إلى القضاء، وتقليص عدد قضايا الملاحقة الجنائية التي لم يبت فيها بعد، وتحسين الهياكل الأساسية للسجون،

وإدراكا منه للخطوات التي اتخذتها حكومة تيمور - ليشتي لمواصلة تعزيز القدرات المؤسسية للجنة مكافحة الفساد ولجنة الخدمة المدنية وفعاليتهما، ولترسيخ الدعم على نطاق واسع لاتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، **وإذ يرحب** بالموافقة على القانون المتعلق بمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإذ يؤكد على أهمية وجود قوانين ومؤسسات وآليات ومعايير فعالة في ما يتعلق بالشفافية والمساءلة والكفاءة في الإدارة العامة، لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد على الأجل الطويل، **وإذ يشجع** في هذا الصدد تنفيذ القانون المتعلق بإنشاء دائرة مراجعة الحسابات التابعة للمحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات،

وإذ يرحب باستئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي (الشرطة الوطنية) الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية الكاملة عن أعمال الشرطة، وبالتنفيذ الجاري لخطة التطوير المشتركة بين قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة وباستمرار الشرطة الوطنية في التركيز على القدرة التشغيلية، بمشورة تقنية من شرطة البعثة، تحضيرا للعملية الانتخابية القادمة والاعتماد النهائي

لإعادة تكوين الشرطة الوطنية، **وإذ يشير** إلى استمرار الحاجة إلى تقديم الدعم لمواصلة التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية وبناء قدراتها،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل للدور الذي تؤديه قوات الأمن الدولية في مساعدة حكومة تيمور - ليشتي والبعثة في مجال استتباب القانون والاستقرار، استجابة لطلبات حكومة تيمور - ليشتي،

وإذ يرحب بتعزيز قدرة القوات المسلحة التيمورية، بما في ذلك نشر أفراد في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في السودان،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة تيمور - ليشتي في تحقيق نمو اقتصادي قوي وتنمية اقتصادية - اجتماعية قوية، بما شمل تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر والنهوض بمؤشرات التنمية البشرية، مع الإقرار بالمصاعب التي لا تزال قائمة في ما يتعلق بتحقيق نمو مستدام يشمل الجميع، وبخاصة من خلال تعزيز التنمية الريفية، والقطاع الخاص، وإيجاد فرص العمل، وخصوصا للشباب، وعن طريق تنظيم سندات الأراضي والممتلكات وملكيتها،

وإذ يرحب كذلك باعتماد حكومة تيمور - ليشتي للخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية التي تغطي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٣٠،

وإذ يشير إلى أنه رغم التقدم الذي شهدته تيمور - ليشتي في الكثير من جوانب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في ميدان تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، ما زال البلد يواجه الكثير من المصاعب ويلزمه مساعدة مستمرة من جانب الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تحقيق كامل إمكاناته في مجال النمو المنصف والمستدام، والشامل للجميع،

وإذ يعترف بالمساهمة التي قدمتها تيمور - ليشتي في البرهنة على الأهمية البالغة لبناء المؤسسات في سياق بناء السلام بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك عن طريق عملها في مجموعة الـ ٧+،

وإذ يرحب أيضا بالتزام حكومة تيمور - ليشتي بتعزيز أهداف قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والأعمال التي تقوم بها في هذا الصدد، بما في ذلك التدابير المتخذة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني، ولا سيما التدابير المتعلقة بتنفيذ قانون مكافحة العنف العائلي، وعمل وحدات الشرطة الوطنية المعنية بالضعفاء، بالإضافة إلى التزام الحكومة

بمشاركة المرأة في المجال السياسي خلال الانتخابات القادمة وغير ذلك من التدابير المتصلة بحالة النساء والفتيات،

وإذ يرحب بمشاركة حكومة تيمور - ليشتي الإيجابية واستجابتها البناءة بعد استعراض تقريرها الوطني عن طريق آلية الاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان،

وإذ ينوه بالمساهمة المهمة التي تقدمها البعثة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في تيمور - ليشتي، **وإذ يعرب** عن تقديره للجهود التي تبذلها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بالمستويات المأذون بها حاليا ويؤيد خطة تخفيضها التدريجي، وفقا لرغبات حكومة تيمور - ليشتي، والظروف القائمة في الميدان وبعد إكمال العملية الانتخابية لعام ٢٠١٢ بنجاح، وذلك على النحو الموصى به في الفقرة ٦٥ من تقرير الأمين العام (S/2012/43)، ووفقا للخطة الانتقالية المشتركة؛

٢ - **يحث** جميع الأطراف في تيمور - ليشتي، وخصوصا القادة السياسيين، على مواصلة العمل معا، والانخراط في حوار سياسي، وتوطيد دعائم السلام والديمقراطية وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والعمل على حماية حقوق الإنسان، والنهوض بالمصالحة الوطنية في البلد، **ويؤكد من جديد** تأييده الكامل للجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي عن طريق عمليات تعاونية تشمل الجميع؛

٣ - **يطلب** إلى البعثة أن تواصل تقديم الدعم اللازم، في حدود ولايتها الحالية، للتحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية وتنفيذها، حسب طلب حكومة تيمور - ليشتي، **ويهيب** بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في هذه العملية بما في ذلك عن طريق إرسال مراقبي انتخابات ومتطوعين كما طلبت ذلك حكومة تيمور - ليشتي؛

٤ - **يؤكد من جديد** أهمية مواصلة حكومة تيمور - ليشتي لاستعراض وإصلاح القطاع الأمني في تيمور - ليشتي، ولا سيما ضرورة تحديد أدوار ومسؤوليات القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية، وتعزيز الأطر القانونية، وتوطيد الإشراف المدني على المؤسستين الأمنيتين وآليات المساءلة فيهما، **ويدعم** الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في النهوض بالقدرات المهنية لقطاع الأمن، **ويطلب** إلى البعثة أن تواصل دعم حكومة تيمور - ليشتي، على النحو المطلوب، في الجهود التي تبذلها في البلد؛

٥ - **يؤكد** أهمية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان مصداقية الشرطة الوطنية ونزاهتها، ويلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إيجاد حل للتهم التأديبية والجنائية العالقة التي يواجهها ضباطها؛

٦ - **يشجع** على بذل الجهود من أجل إعادة تشكيل الشرطة الوطنية عملاً بالرسائل المتبادلة بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة، بما في ذلك عن طريق التدابير المتفق عليها بين الطرفين لتعزيز القدرة المؤسسية للشرطة الوطنية؛

٧ - **يطلب** إلى البعثة أن تقدم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية، ولا سيما في العملية الانتخابية، في حدود ولايتها الحالية، وحسب ما يتفق عليه بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة؛

٨ - **يطلب** إلى البعثة أن تدعم مواصلة التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية وبناء قدرها، عملا بخطة التطوير المشتركة بين قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة، **ويناشد** جميع البلدان المعنية الموافقة على طلبات تمديد نشر ضباط الشرطة الذين يشغلون مناصب حيوية في البعثة، **ويؤكد** أهمية الدور المزمع أن تقوم به في هذا المجال الجهات الشريكة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف وأهمية تعزيز القيادة التيمورية؛

٩ - **يشدد** على الحاجة إلى تحديث مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك بانتظام، حسب الضرورة، وإلى أن تكون متمشية تماما مع أحكام هذا القرار؛

١٠ - **يؤكد** من جديد أهمية الجهود الجارية من أجل تحقيق المساءلة والعدالة، ويعرب عن تأييده للأعمال التي تؤديها البعثة لمساعدة حكومة تيمور - ليشتي في هذا الصدد في حدود ولايتها، وللمبادرات الرامية إلى تعزيز مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، **ويشدد** على أهمية تنفيذ حكومة تيمور - ليشتي للتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ (S/2006/822)، بما في ذلك الفقرات من ٢٢٥ إلى ٢٢٨ من التقرير؛

١١ - **يشدد** على أهمية وجود نهج منسق إزاء إصلاح قطاع العدل، يراعي التوصيات الواردة في التقييم الشامل المستقل للاحتياجات ومن خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة التي وضعتها الحكومة التيمورية، والحاجة المتواصلة إلى زيادة تولي التيموريين لمقاليد الأمور وتعزيز القدرات الوطنية على أداء المهام التنفيذية الخاصة بالقضاء، بما في ذلك تدريب المحامين والقضاة الوطنيين وتخصصهم، **ويؤكد** على ضرورة استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي لعملية بناء القدرات وتعزيز المؤسسات في هذا القطاع؛

١٢ - **يطلب** إلى البعثة أن تواصل جهودها لمساعدة حكومة تيمور - ليشتي على تنفيذ الإجراءات التي أوصت بها لجنة التحقيق، وأن تُكيف تلك الجهود حسب مقتضيات الحال بما يعزز فعالية الجهاز القضائي؛

١٣ - **يهيب** بالبعثة أن تواصل تقديم الدعم لحكومة تيمور - ليشتي في ما تبذله من جهود لتنسيق التعاون من جانب الجهات المانحة في مجالات بناء القدرات المؤسسية؛

١٤ - **يقر** بأهمية الخطط الإنمائية التي وضعتها حكومة تيمور - ليشتي، ولا سيما الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية، وبخاصة الاهتمام الذي يولى للهياكل الأساسية والتنمية الريفية وتنمية قدرات الموارد البشرية، **ويرحب**، في هذا الصدد، بميثاق ديلي للتنمية الذي جرى الاتفاق عليه بين حكومة تيمور - ليشتي ومجتمع المانحين في تموز/يوليه ٢٠١١، **ويدعو** البعثة إلى مواصلة التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومع جميع الشركاء المعنيين، لدعم حكومة تيمور - ليشتي والمؤسسات المعنية، في وضع سياسات للحد من الفقر وتحسين التعليم وتعزيز سبل العيش المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي؛

١٥ - **يشجع** على بذل المزيد من الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال للخطة الانتقالية المشتركة، بما في ذلك عن طريق التعاون بين حكومة تيمور - ليشتي والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في ما يتعلق بنقل المهام التي تضطلع بها حاليا البعثة والتي ستوجد حاجة إليها بعد انسحاب البعثة؛

١٦ - **يشجع** حكومة تيمور - ليشتي على مواصلة تعزيز منظورات بناء السلام في مجالات من قبيل العمالة والتمكين، ولا سيما التركيز على المناطق الريفية والنساء والشباب، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية، وبخاصة في القطاع الزراعي؛

١٧ - **يطلب** إلى البعثة أن تراعي بالكامل الاعتبارات الجنسانية المبينة في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) باعتبارها مسألة شاملة خلال كامل فترة ولايتها، مع التأكيد على أهمية تعزيز قدرة القطاع الأمني على الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمرأة، ويعيد تأكيد قراريه ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المتعلقين بحماية المدنيين وقراره ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المتعلق بحماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة؛

١٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التقيد الكامل في البعثة بسياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين وأن يبقى المجلس على علم بهذه المسائل، ويحث البلدان المساهمة بقوات عسكرية

وقوات شرطة على اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة وعلى كفالة المساءلة الكاملة في الحالات التي يتورط فيها أفراد تابعون لها في مثل هذا السلوك؛

١٩ - **يؤكد من جديد** أهمية الاستراتيجية المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية لقياس ورصد ما يحرز من تقدم في تيمور - ليشتي، ولتقييم مستوى وشكل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والتعاون مع حكومة تيمور - ليشتي مع إبقاء النقاط المرجعية قيد الاستعراض الفعلي، **ويشدد** على أهمية أن يتولى قادة تيمور - ليشتي وشعبها، في هذه العملية، مقاليد هذه الاستراتيجية؛

٢٠ - **يطلب** أيضا إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على التطورات في الميدان، وأن يقدم إلى مجلس الأمن، في غضون ٦٠ يوما بعد تشكيل الحكومة الجديدة وفي أجل أقصاه ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تقريرا يتضمن تقييما للحالة الأمنية والسياسية ويقدم توصيات في ما يتعلق بإتمام مهمة البعثة ونقل المسؤوليات من أجل تمكين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة من الانتهاء من الاستعدادات لانسحاب البعثة بما يتفق مع الحالة في الميدان ومع آراء حكومة تيمور - ليشتي في ما يتعلق بدور الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في مرحلة ما بعد انسحاب البعثة؛

٢١ - **يشجع** حكومة تيمور - ليشتي على اتخاذ قرار، في الوقت المناسب، بشأن طبيعة دور الأمم المتحدة وأنشطتها ونطاقها في مرحلة ما بعد انسحاب البعثة وذلك بالتنسيق مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وسائر الجهات المعنية؛

٢٢ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.